الأمم المتحدة

الأمين العام

ملاحظات أدلى بها في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية

نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

السيد الرئيس،

أيها السادة الموقرون رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على الدعوة لعقد هذا المؤتمر الهام خلال هذه الفترة الحاسمة في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية. وأوجه الشكر لرؤساء الدول والحكومات والوزراء الكثيرين الذين يشاركون الآن في هذا المؤتمر.

وأود أن أشكر بوجه خاص ميسري هذا الاجتماع الهام، السفير غونسالفيس من سانت فنسنت وغرينادين، والسفير مايور من المملكة الهولندية.

فشكرا لكما على عملكما الجاد والتزامكما.

أيها المندوبون الموقرون،

مما يدعو للأسف أننا ما زلنا نعاني من العديد من الأزمات، مثل نقص الغذاء، وغلاء أسعار الوقود، وتفشي الأنفلونزا وتردي الاقتصاد.

ونحن لا نزال نكافح للتغلب على أسوأ أزمة عالمية مالية واقتصادية نشهدها منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل أكثر من ٦٠ سنة خلت.

فلقد طالت الأزمة كل جزء من العالم.

وفي أثناء ذلك، ازدادت حدة آثار تغير المناخ والفقر المدقع.

نعم، هناك من يرى بوادر استقرار مالي ونمو في بعض البلدان. ولكن، دعوني أصارحكم بأنها لا تعدو أن تكون مجرد بوادر.

فلم تظهر ''براعم'' التعافي بعد في عدد كبير من البلدان. وكل ما هناك أرض جدباء. والأثر الحقيقي للأزمة قد يمتد لأعوام عديدة.

وهناك ملايين الأسر الجديدة تُساق إلى الفقر. وقد يفقد ٥٠ مليون شخص وظائفهم خلال هذا العام وحده.

وهناك حتى الآن قرابة بليون شخص يبيتون بالفعل بلا طعام كل ليلة. وهناك عدد كبير من الأطفال الذين يموتون من جراء أمراض يمكن الوقاية منها، في حين أن الكثير من الأمهات يمتن أثناء الولادة.

نحن بحاجة إلى التضامن الدولي. نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، فإني أتحدث باستمرار عن ضرورة تلبية احتياجات الفئات الضعيفة، لا سيما وأنها آخر من يتحمل وزر التسبب في الأزمة، وآخر من يستطيع التصدي لها.

وصحيح أننا أحرزنا تقدما.

فقبل اجتماع مجموعة البلدان العشرين المعقود في لندن في هذا العام، دعوت إلى ضخ تريليون دولار في سياق جهد عالمي حفاز يخدم مصالح جميع الدول، ولا سيما الدول النامية.

وقد وافقت مجموعة البلدان العشرين على مجموعة كبيرة من تدابير الدعم المالي بمبلغ ١,١ تريليون دولار، يوفر القسط الأعظم منها من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف.

وتنسب هذا المبادرة في جانب كبير منها إلى الأمم المتحدة. بيد أن هذه ما هي إلا البداية. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كفالة ترجمة النوايا الحسنة إلى واقع ملموس.

فالأشهر المقبلة، ستحمل لنا عددا من الفرص الحاسمة لتعزيز النمو العالمي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ومكافحة الفقر المدقع.

فهناك في الشهر المقبل اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في إيطاليا، ومؤتمر القمة بشأن تغير المناخ هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر، ومؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين، في بيتسبرغ.

إننا بحاجة إلى أولويات واضحة.

ولهذا السبب، أرسلت للتو رسالة إلى قادة مجموعة البلدان الثمانية أحثهم فيها على الإعلان عن التزامات ملموسة وإجراءات محددة نجدد بها عزمنا.

وقد شددت على ضرورة تخصيص موارد لمساعدة البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا على التكيف مع تغير المناخ وإبرام اتفاق في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

وأكدت على أهمية الوفاء بوعود المعونة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم، وأنتم تجتمعون، في هذا المحفل، فإنكم تتحملون أوسع الواجبات نطاقا على الإطلاق. فالجمعية العامة تمثل البشرية جمعاء.

فلا بد لنا من أن نكثف عملنا معا. ولا بد لنا من أن ندعم الحقوق الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية، وحقوق الإنسان لجميع شعوب العالم.

ولبلوغ هذه الغاية، أرى أن نعمل في ثلاثة مجالات محددة.

أولا، يجب أن نحشد طاقاتنا كاملة لتحسين توفير البيانات المتاحة في الوقت الحقيقي بشأن أثر الأزمة على أشد الناس فقرا.

ثانيا، يجب أن نفي بالالتزامات العالمية بمساعدة النساء والرجال على تحويل حالات الضعف إلى فرص سانحة للعمل.

ثالثا، يجب أن نعمل معا لإصلاح المؤسسات الدولية لمواكبة القرن الحادي والعشرين.

ولنبدأ بحالات الضعف. فنحن نعرف الصورة العامة: بلدان انخفضت احتياطياتها المالية؛ وبلدان تواجه تقلص الاستثمارات الأجنبية والتحويلات والمعونات؛ وبلدان انخفض الطلب على صادراتها.

ولكننا في حاجة إلى عدسات أدق وأقدر على تبين معالم الصورة وخفاياها.

فالأمم المتحدة لها وجود في جميع البلدان. ولدينا عين ساهرة ترصد جميع القطاعات.

وإني أعمل على حشد موارد الأمم المتحدة بغية رصد أثر الأزمة في الوقت الحقيقي. وسنبدأ العمل في الأشهر المقبلة بهذا النظام للاتفاق العالمي والتنبيه إلى مواطن الضعف.

وإني أيضا بصدد تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم البلدان في مجالات الأمن الغذائي، والتجارة، وتعزيز ”الاقتصاد الأخضر“ الذي يراعي البيئة، وتعزيز شبكات الأمان، ووضع ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل.

وليست إتاحة فرص العمل الكريم مجرد نتيجة ننشدها في تعافي الاقتصاد، وإنما هي عنصر أساسي لتحقيق هذا التعافي.

ثانيا، يجب على القادة أن يفوا بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. ففي الأزمات الاقتصادية الماضية، توقفت المساعدات في ذات الوقت الذي كان العالم في أمس الحاجة إليها.

وينبغي ألا تتخذ الأزمة الحالية ذريعة للتخلي عن الالتزامات.

وإليكم مثال على ذلك. فوفقا لبعض التقديرات، تقل المساعدات المقدمة لأفريقيا بزهاء ٢٠ بليون دولار عن المبلغ المعلن في الوعود المقطوعة في غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥.

وإذا كان العالم قد استطاع حشد أكثر من ١٨ تريليون دولار لإنقاذ القطاع المالي، فمن المؤكد أن بوسعه إيجاد أكثر من ١٨ بليون دولار للوفاء بالالتزامات تجاه أفريقيا.

والأدلة تبين لنا على وجه الدقة السبل التالية التي يمكن بها لزيادة الموارد أن تغير حياة الناس وتزيد من قدراتهم وتوسع إمكاناتهم.

- سد الفجوة بين الاحتياجات وموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين.
- تأمين الغذاء والأمن الغذائي، ومساعدة مزارعي الكفاف على زيادة الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق.
- سد ثغرات الموارد التي تعطل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع.
- مساعدة البلدان النامية في تعزيز الأخذ بمصادر الطاقة النظيفة وإتاحة الوظائف الأقل تلويثا للبيئة.

وليس هذا إحسانا ولا هو ترف، وإنما هو ضرورة من ضرورات التنمية. وهو عنصر محوري لخطة منسقة للتعافي العالمي.

ولكن أولا وأخيرا، نحن بحاجة إلى العمل سويا لإصلاح القواعد والمؤسسات العالمية. فالمسألة الأساسية إنما هي مسألة الفعالية، والمشروعية، وكسب ثقة الناس.

فلا بد من زيادة مساءلة المؤسسات العالمية التي أنشئت منذ أجيال خلت، ولا بد من توسيع قاعدتها التمثيلية وزيادة فعاليتها.

ومثلما ذكرت منذ اليوم الأول، فإن الذي يحدونا إلى إصلاح أي مؤسسة هو إيماننا بمستقبلها.

ومما يثير الأسف أن إصلاح المؤسسات المالية قد أحدث انقساما بين الدول الأطراف.

فهذا الأمر ليس قضية شخص واحد، أو دولة واحدة أو مجموعة من الدول، وإنما هو تحد يواجهنا جميعا.

فلنعد البناء على نحو أفضل.

سيداتي، سادتي،

إن الأزمة الاقتصادية العالمية تثبت لماذا نحن بحاجة إلى تجديد العمل المتعدد الأطراف. فنحن نعلم أنه بدون ضوابط مناسبة، فإن أي خلل يطرأ على جزء من النظام تسفر عنه آثار عميقة في مواضع أخرى.

فالتحديات مترابطة. ولا بد وأن تكون حلولنا مترابطة هي الأخرى.

فلنعد إذكاء الأمل لدى أشد الفئات ضعفا، ولنرسي الأسس لأمن وسلام أوسع نطاقا.

ولنضمن مزيدا من العدالة في إدارة المؤسسات العالمية.

ولنجمع بين القدرة على تحقيق النتائج ومبادئ العدل الاجتماعي.

ليس بمقدورنا تحقيق أي من هذه الأشياء بمفردنا.

بيد أن بمقدورنا تحقيق هذا وذاك كله بالعمل سويا.